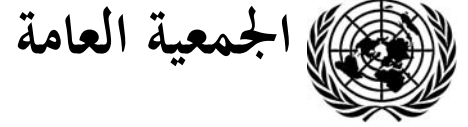


Distr.: Limited  
20 February 2017  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)  
الدورة الخامسة والخمسون  
نيويورك، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧

المسائل القانونية المتعلقة بإدارة الهوية وخدمات توفير الثقة

مقترح مقدّم من الولايات المتحدة الأمريكية

مذكرة من الأمانة

قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمانة ورقةً لكي ينظر فيها الفريق العامل خلال دورته الخامسة والخمسين. وهذه الورقة مستنسخة في مرفق هذه المذكرة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



## المرفق

## أولاً - مقدمة

بدأ الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)، في دورته الرابعة والخمسين، مناقشاته بشأن موضوع إدارة الهوية وخدمات توفير الثقة. وكانت الاستنتاجات الأولية المؤقتة للفريق العامل كما يلي:

١١٨ - بعد المناقشة، اتفق الفريق العامل على أن أعماله المقبلة بشأن إدارة الهوية وخدمات توفير الثقة ينبغي أن تقتصر على استخدام نُظُم إدارة الهوية لأغراض تجارية، وأنه لا ينبغي النظر إلى مسألة انتماء مقدمي خدمات إدارة الهوية إلى القطاع العام أو القطاع الخاص.

١١٩ - واتفق الفريق العامل أيضاً على إمكانية الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بإدارة الهوية على أساس الأولوية. واتفق أيضاً على أنه ينبغي التركيز على نُظُم إدارة الهوية المتعددة الأطراف وعلى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، دون استبعاد النظر في نُظُم إدارة الهوية الثنائية الأطراف والأشياء المادية والرقمية، عند الاقتضاء.

١٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على أن يواصل الفريق العامل أعماله بزيادة توضيح أهداف مشروع الأعمال وتحديد نطاقه واستبانة المبادئ العامة المنطبقة وصوغ التعاريف اللازمة.

(الوثيقة A/CN.9/897، الفقرات ١١٨-١٢٠).

وللمساعدة على تركيز مناقشات الفريق العامل في دورته الخامسة والخمسين وما بعدها، أعد وفد الولايات المتحدة الأمريكية هذه الورقة في مسعى إلى تقديم مخطط لبعض المسائل لكي ينظر فيها الفريق العامل. ومما لا شك فيه أن هناك مسائل عديدة أخرى يتعين على الفريق العامل النظر فيها، إلا أن من المأمول أن تُستخدم القائمة الأولية التالية كمنطلق لتوجيه المناقشات الأولية والمساعدة على تركيز جهود الفريق العامل. ويحدونا الأمل في أن توفر مناقشة هذه المسائل، وغيرها من المسائل التي قد يحددها الفريق العامل، توجيهات إلى الأمانة ترشدها في إعداد ورقة عمل بشأن إدارة الهوية.

ونحن نعلم أن الخبراء يشاركون في مناقشة غير رسمية بشأن المصطلحات ذات الصلة خلال فترة ما بين الدورات. ومع أننا نعتقد أنه سيكون من الضروري في نهاية المطاف النظر بعناية في صياغة تعاريف المصطلحات التي سوف تُستخدم في هذا المشروع، فإننا في هذه المرحلة الأولية، نوصي الفريق العامل بأن ينظر في استخدام التعاريف الأولية باعتبارها أساساً فقط لتيسير مناقشته. ونحن ندرك، مع ذلك، أن الاتفاق على تعاريف قانونية وتقنية أكثر تفصيلاً قد يكون ضرورياً في نهاية المطاف.

## ثانياً - مقاصد المشروع وأهدافه

كنقطة انطلاق، لعلّ الفريق العامل يودُّ النظر في المقاصد والأهداف العامة للمشروع. وفي ضوء القرار الأولي القاضي بالتركيز على استخدام نُظُم إدارة الهوية لأغراض تجارية، لعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في ما قد يكون مناسباً من الأهداف والمقاصد التالية لهذا المشروع:

- الترويج لتطوير بيئة إلكترونية لإدارة الهوية خاصة بالقطاع الخاص؛
- تحديد وإزالة الحواجز القانونية التي تعوق المعاملات المستندة إلى الهوية التجارية؛
- إزالة أوجه الغموض فيما يتعلق بإمكانية انطباق القانون القائم على المعاملات المستندة إلى الهوية التجارية؛
- التشجيع على الاستخدام التجاري لمستندات إثبات الهوية الرقمية الخاصة بالأطراف الثالثة والتعويل عليها؛
- تيسير توفير الثقة اللازمة للمعاملات الإلكترونية المستندة إلى الهوية التجارية؛
- مساعدة الأطراف من القطاع الخاص من خلال توفير أساسٍ للثقة في إمكانية الثقة في معلومات الهوية الرقمية في المعاملات التجارية؛
- تحديد وإزالة العقبات العابرة للحدود التي تعوق التوثيق الإلكتروني؛
- تيسير الاعتراف عبر الحدود بمعلومات الهوية الرقمية؛
- تعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية.

## ثالثاً - طبيعة منتج العمل المقترح لدى الفريق العامل الرابع

قد يكون من المفيد بدء النظر في نوع المنتج الذي يودُّ الفريق العامل أن يعدّه في ميدان إدارة الهوية التجارية.

## رابعاً - المبادئ الناظمة

بصرف النظر عن الشكل النهائي لمنتج عمل الفريق العامل، هناك عدّة مبادئ عامة قد يودُّ الفريق العامل النظر فيها وكذلك، عند الاقتضاء، اعتمادها لتوجيه عمله فيما يتعلق بإدارة الهوية. وكما هو الشأن بالنسبة للقانون النموذجي المتعلق بالتجارة الإلكترونية واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، يمكن اتباع هذه المبادئ العامة لتوجيه الفريق العامل في مداولاته. وعلاوة على ذلك، يمكن للمبادئ الناظمة أن تكون مفيدة في المساعدة على توضيح نطاق العمل. وتشمل المبادئ الناظمة التي قد يودُّ الفريق العامل النظر فيها ما يلي:

## ألف - مصدر الواجب القانوني المتمثل في تحديد الهوية

كنقطة انطلاق، لعل الفريق العامل يودُّ أن ينظر فيما إذا كان ينبغي لأيِّ تشريع يتعلق بإدارة الهوية أن يتضمن واجباتٍ تخص تحديد هوية الطرف في معاملة تجارية وتكون مستقلة عن تلك المنطبقة نتيجةً للتشريعات الأخرى. فإذا كانت التشريعات المتعلقة بإدارة الهوية لا تتضمن أيَّ التزامات تخص تحديد هوية الطرف، فإنَّ مسألة الاشتراطات القانونية المتعلقة بتحديد هوية الطرف في المعاملة التجارية سوف تُترك للقوانين القائمة الأخرى، مثل القوانين التي تنظم التوثيق أو اشتراطات "اعرف زبونك" أو قوانين مكافحة غسل الأموال أو القوانين التي تحكم الوصول إلى البيانات الشخصية. وقد كان هذا هو النهج الذي اتبعه الفريق العامل فيما يتعلق بالتوقيعات الإلكترونية عندما وضع القانون النموذجي المتعلق بالتجارة الإلكترونية واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

## باء - استقلالية الأطراف

بالنظر إلى أنَّ نُظُم إدارة الهوية سوف تكون محكومةً نمطيًّا بقواعد النظام القائم على العقود التي اتفق عليها المشاركون في هذه النُظُم، فقد يكون من المهم النظر فيما إذا كان ينبغي لأيِّ قانون يحكم معاملات إدارة الهوية أن يعترف بقواعد هذا النظام أو يحيل إليها، ومدى قيامه بذلك. ومن ثم، لعلَّ الفريق العامل يودُّ النظر فيما إذا كان ينبغي لمبدأ استقلالية الأطراف أن ينطبق على نُظُم إدارة الهوية التجارية وذلك لتمكين الأطراف في نظام إدارة الهوية من تغيير أحكام أيِّ قاعدة قانونية، أو بعض القواعد القانونية، بناءً على اتفاق بينها.

## جيم - الحياد التكنولوجي

يمكن وضع وتنفيذ أنواع شتى من نُظُم إدارة الهوية لاستخدامها في المعاملات التجارية. وقد تستعمل هذه النُظُم طائفةً متنوعةً من التكنولوجيات. وقد تشمل هذه التكنولوجيات أسماء المستعملين وكلمات السر فقط، أو نُظُمًا أكثر تعقيداً تستند إلى معيار مرافق المفاتيح العمومية (PKI x.509) أو معايير أخرى من قبيل لغة تمييز التأكيدات الأمنية (SAML) أو الاتصال باستعمال بروتوكول أو بن آي. دي (openID). وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً وضع نُظُم باستعمال تكنولوجيات جديدة مثل سلسلة الكتل (بلوك تشين).

ومن ثم، لعلَّ الفريق العامل يودُّ النظر فيما إذا كان ينبغي لأيِّ منتج عمل يتعلق بإدارة الهوية أن يوضح أنَّ أيِّ قواعد تخص إدارة الهوية لا ينبغي أن تشترط استخدام أيِّ تكنولوجيا معينة. وقد يودُّ الفريق العامل مواصلة النظر في أفضل طريقة تتبعها الأونسيرال في معالجة مسائل وجود واستخدام نُظُم متعددة لإدارة الهوية التجارية.

وبطبيعة الحال، قد تشترط تشريعاتٌ أخرى غير التشريعات الخاصة بإدارة الهوية أن تستعمل الأطراف نُظُم إدارة الهوية التي تستوفي بعض الشروط؛ كما قد تصرُّ الأطراف نفسها على أن يستعمل الأشخاص والكيانات الذين تتعامل معهم نظاماً محدداً لإدارة الهوية. فعلى سبيل المثال، قد يحرص كيانٌ تجاري الوصول إلى خدماته على المستعملين الذين يتبعون نظاماً محدداً أو نُظماً محدداً لإدارة الهوية يكون هو عضواً فيه أو فيها.

## دال - حياذ نموذج النظام

بالإضافة إلى الاختلافات الموجودة بين النُظُم التجارية القائمة، تشكل نُظُم إدارة الهوية التجارية حالياً موضوع العديد من التجارب المتعلقة بالبُنى التنظيمية والتجارية والنهوج المتبعة. وربما يمكننا توقع تباين كبير بين نماذج نُظُم إدارة الهوية في المستقبل، حتى وإن كانت تستخدم التكنولوجيا الأساسية نفسها. ويشمل ذلك الترتيبات من نوع الوسيط أو الموزع، ونماذج مقدم خدمات الهوية الوحيد، ونماذج الطرف المعولّ الوحيد، والنماذج التنظيمية، والعديد من النهوج المختلفة الأخرى. وبناءً على ذلك، لعل الفريق العامل يودُّ النظر فيما إذا كان ينبغي له أن يعتمد مبدأ مفهوم حياذ نموذج النظام، أي الاعتراف بأنَّ أيَّ منتج عمل يُطوَّر ينبغي ألا يُكتب بطريقة تفترض أو تستلزم استخدام أيِّ منشأة تجارية لنظام معيّن لإدارة الهوية، أو نموذج بنوي أو تنظيمي، ويمكنه بسهولة استيعاب التغيرات المقبلة في نهج نظام إدارة الهوية وبنيته ونموذج أعماله.

## هاء - عدم التمييز

لعلَّ الفريق العامل يودُّ أيضاً النظر في إمكانية تطبيق مبدأ عدم التمييز في سياق استعمال نُظُم إدارة الهوية لأغراض تجارية. وبموجب هذا المبدأ، على سبيل المثال، لا ينبغي رفض الأثر القانوني (مثلاً، استيفاء اشتراط قانوني لتحديد الهوية) ومقبولية تحديد الهوية فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية كدليل في الإجراءات القانونية لمجرد أنَّ هذا التحديد جرى بشكلٍ إلكتروني.

## واو - العلاقة بين قانون إدارة الهوية وقانون الخصوصية

كثيراً ما تنطوي المعاملات المستندة إلى الهوية التجارية والمنطوية على إصدار أو استخدام مستند لإثبات الهوية على بعض البيانات الشخصية. وفي هذه الحالات، قد تكون خصوصية هذه البيانات الشخصية هامة.

وعادةً ما تتناول قوانين الخصوصية حماية البيانات الشخصية وفقاً للسياسة العامة ذات الصلة. وبناءً على ذلك، لعلَّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في العلاقة بين هذه القوانين ونُظُم إدارة الهوية.

## زاي- العلاقة بين قانون إدارة الهوية وقانون أمن البيانات

أمن البيانات أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة لضمان حسن سير وموثوقية المعاملات المستندة إلى الهوية، سواء من منظور حماية سرية البيانات الشخصية التي تنطوي عليها تلك المعاملات أو ضمان حسن سير وموثوقية الخطابات المتعلقة بمسئدات إثبات الهوية التي تشمل المعاملة نفسها. وعادةً ما تتناول قوانين حماية الخصوصية أمن البيانات الشخصية وفقاً للسياسة العامة ذات الصلة. وعلى نحو مماثل، قد تفعل القوانين الأخرى الخاصة بأمن البيانات الشيء نفسه فيما يتعلق بحماية جوانب أخرى من الخطابات المتعلقة بالمعاملات المستندة إلى الهوية. وبناءً على ذلك، لعلّ الفريق العامل يودُّ النظر في العلاقة بين هذه القوانين ونُظُم إدارة الهوية.

## حاء- العلاقة بين قواعد النظام القائم على العقود والقوانين الأخرى

نظراً إلى كون نُظُم إدارة الهوية تحكّمها عادةً قواعد النظام القائم على العقود (أي الأطر الخاصة بتوفير الثقة) التي اتفق عليها المشاركون في هذه النُظُم، لعلّ الفريق العامل يودُّ مناقشة العلاقة بين هذه القواعد والقوانين المنطبقة التي لا تتعلق مباشرةً بالهوية.

## خامساً- المواضيع المضمونية

### ألف- الاعتراف القانوني

لعلّ الفريق العامل يودُّ النظر في موضوع الاعتراف القانوني بمعلومات الهوية الموثقة في معاملة تجارية. وفي هذا الصدد، لعلّ الفريق العامل يودُّ معالجة ماهية الاعتراف القانوني وما يسعى إلى تحقيقه ومتطلبات الحصول عليه؛ وماهية الجهة التي توفر الاعتراف القانوني؛ والأهداف المتوخاة من الاعتراف القانوني؛ والعلاقة بين الاعتراف القانوني والقوانين التي تتطلب شكلاً من أشكال تحديد الهوية، مثل القوانين التي تحكّم التوثيق و"اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال والوصول إلى البيانات الشخصية؛ وكيفية انطباق الاعتراف القانوني على هوية الكيانات القانونية أو الأجهزة أو الأشياء الرقمية، إن كان ينطبق عليها أصلاً.

### باء- الاعتراف المتبادل عبر الحدود

مفهوم الاعتراف المتبادل مهمٌ لتيسير الاستخدام التجاري لمستندات إثبات الهوية والتعويل على تلك المستندات عبر نُظُم إدارة الهوية وعبر حدود الولايات القضائية.

وهناك العديد من المسائل التي قد يودُّ الفريق العامل النظر فيها فيما يتعلق بموضوع الاعتراف المتبادل. وتشمل بعض المسائل الأكثر وضوحاً معالجة المسائل التالية: (أ) ما إذا كان ينبغي اشتراط الاعتراف بمستندات إثبات الهوية، و(ب) إذا اشترط الاعتراف بمستندات إثبات الهوية، ما هي الجهة التي سيتعين عليها الاعتراف بمستندات إثبات الهوية، و(ج) إذا اشترط الاعتراف

بمستندات إثبات الهوية، فمن هو الطرف الذي ينبغي أن يُشترط الاعتراف بمستندات الإثبات الخاصة به، (د) وما هو الغرض من هذا الاعتراف المتبادل، و(هـ) ما معنى "الاعتراف المتبادل" بالتحديد، و(و) ما هي الخصائص (مثلاً مستويات الضمان) التي ينبغي للاعتراف المتبادل أن يتَّسم بها، و(ز) هل ينبغي أن تكون هناك حدودٌ لانطباق الاعتراف المتبادل، و(ح) هل ينبغي تطبيق الاعتراف المتبادل على هويات الكيانات القانونية أو الأجهزة أو الأشياء الرقمية؟

### جيم - نسبُ معلومات تتعلق بالهوية إلى شخص ما

غالباً ما يكتسب نسبُ معلومات تتعلق بالهوية إلى شخص ما (لإدراجها في مستندات إثبات الهوية) أهميةً حاسمةً في نُظُم إدارة الهوية. والمسألة الأساسية التي تحكم هذه العملية هي متى وفي أيِّ ظروف ينبغي أن تُنسب بيانات الهوية إلى شخص معيَّن في مستند لإثبات الهوية.

ولعلَّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في هذه المسألة من منظورين. أولاً، كيف ينبغي لمقدم خدمات الهوية أن يكفل أن المعلومات عن الشخص التي يُدرجها في مستند لإثبات الهوية تصف فعلاً ذلك الشخص في المستند المذكور؟ ثانياً، عندما يُستخدم مستند إثبات الهوية، كيف يمكن لطرف معوّل أن يضمن أن المعلومات الواردة في ذلك المستند تتعلق بالشخص الذي يُبرز ذلك المستند؟

### دال - التعويل/نسبُ فعلٍ أو رسالة بيانات أو توقيعٍ إلى شخص ما

السؤال الرئيسي المطروح بالنسبة لجميع المشاركين في نظام لإدارة الهوية هو متى وفي ظل أيِّ ظروف يكون تعويل طرف ما على مستند لإثبات الهوية مناسباً ومعقولاً. ويمكن لمعقولية تعويل الطرف أن تؤثر على طائفةٍ متنوعةٍ من المسائل، بما في ذلك عندما يعوّل على مستند إثبات هوية غير صحيح. فعلى سبيل المثال، في سياق التوقيعات الإلكترونية، جرى تناول هذه المسألة في المادة ١٣ من القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

### هاء - توزيع المسؤولية/المخاطر

كثيراً ما يرد ذكر مسائل توزيع المسؤولية والمخاطر باعتبارها عوائق كبيرة أمام تنفيذ نُظُم إدارة الهويات التجارية. وتشمل هذه المسائل (أ) الشواغل التي تساور مقدّمي خدمات الهوية وغيرهم من المشاركين في نُظُم إدارة الهوية بشأن إمكانية أن تكون مخاطر المسؤولية المسندة إليهم بموجب القانون الحالي غير مناسبة، أو مرهقة ببساطةٍ لدرجة لا تسمح لهم بالعمل، وكذلك (ب) الشواغل التي تساور المشاركين في نُظُم إدارة الهوية بشأن كون القانون مفراطاً في العمومية أو غامضاً أو غير يقيني، لتمكينهم من إجراء تقييمٍ صحيحٍ للمخاطر التي يواجهونها جراء المشاركة.

ولعلَّ الفريق العامل يودُّ النظر فيما إذا كان ينبغي له معالجة قضية المسؤولية وفي هذه الحالة، بالنسبة لأيِّ أدوار في نظام إدارة الهوية وما هي كيفية القيام بذلك. ومن الأمثلة على القوانين التي تتناول المسؤولية في سياق نُظُم إدارة الهوية اللاتحة التنظيمية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية

الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية التي أصدرها الاتحاد الأوروبي وقانون فيرجينيا لإدارة الهوية الإلكترونية.

## واو - الشفافية

قد يكون للعمليات والإجراءات والتكنولوجيا التي يتبناها أحد مقدمي خدمات الهوية لإصدار وإقرار مستندات إثبات الهوية أثر كبير على موثوقية أي معاملات تستند إلى الهوية وتستخدم تلك المستندات. وبناءً على ذلك، قد يكون من المهم أن يفهم المشاركون الآخرون في نظام إدارة الهوية كيفية تنفيذ تلك العمليات والإجراءات والتكنولوجيا، حتى يمكنهم إجراء تقييمهم الخاص لإمكانية التعويل على ما ينتج عنها من معاملات تستند إلى الهوية ولموثوقيتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، لعل الفريق العامل يودُّ أن ينظر فيما إذا كان هناك مستوى مناسب من الشفافية من جانب بعض المشاركين في إطار نظام إدارة الهوية. وكذلك في حالة حدوث إخلال أو تعطيل في أي من العمليات أو الإجراءات أو التكنولوجيات أو قواعد البيانات أو مستندات إثبات الهوية التي يتعهد طرف في سياق نظام إدارة الهوية، لعل الفريق العامل يودُّ أن ينظر فيما إذا كان ينبغي الكشف عن المعلومات المتعلقة بهذا التعطيل.

وفي بعض الحالات، تُستخدم أيضاً متطلبات الشفافية كبديل لتنظيم فرض بعض العمليات أو الإجراءات أو التكنولوجيات. ويتيح النهج القائم على الشفافية للأطراف اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن الموثوقية استناداً إلى معلومات أو في.

## زاي - الجدارة بالثقة/مستويات الضمان

يحدد كثير من نُظم إدارة الهوية ما يسمى "بمستويات الضمان" لمساعدة المشاركين على معالجة الشواغل المتعلقة بموثوقية مستندات إثبات الهوية والمعاملات المستندة إلى الهوية. وتوجد عدة مخططات تخص مستويات الضمان، وهي كثيراً ما تنطوي على درجات مختلفة من الضمان. فعلى سبيل المثال، حدد الاتحاد الأوروبي ثلاثة مستويات من الضمان في اللائحة التنظيمية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية ( "منخفض" و"جوهري" و"عال")، بينما تُستخدم أربعة مستويات من الضمان في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى.

ولعل الفريق العامل يودُّ النظر في كيفية تيسير توفير الثقة من جانب المشاركين في نظام إدارة الهوية بشكل أفضل. وفي حين أن مفهوم مستويات الضمان شائع الاستخدام، لعل الفريق العامل يودُّ أيضاً أن ينظر في إمكانية استخدام آليات أخرى، مثل الشفافية المفروضة أو تصديق الطرف الثالث أو نُهج أخرى، للمساعدة على تيسير توفير الثقة.